

Distr.: General
15 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف (بلغاريا)

المحتويات

الإعراب عن التعاطف بشأن التسونامي الذي وقع مؤخرا في الفلبين

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-56214X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٠

الاعراب عن التعاطف بشأن التسونامي الذي وقع مؤخرا في الفلبين

١ - الرئيس: باسم جميع أعضاء اللجنة، أعرب عن التعاطف مع حكومة الفلبين بشأن التسونامي الذي وقع مؤخرا في بلدها.

٢ - بناء على دعوة الرئيس، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/68/53 و A/68/53/Add.1)

٣ - السيد هيتزيل (بولندا): رئيس مجلس حقوق الإنسان، قال في معرض تقديمه تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/67/53)، إن المجلس أحرز تقدما هاما في معالجة قضايا حقوق الإنسان في السنوات السبع منذ إنشائه. وظلت سوريا على قمة جدول أعمال المجلس وجرى ثانية تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. وأنشئت أيضا لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجرى تمديد ولايات الإجراءات الخاصة المتعلقة بذلك البلد، والمتعلقة بميانمار، وإيران، وبيلاروس وإريتريا.

٤ - واستطرد قائلا إن أساليب عمل المجلس الابتكارية سهلت حواراه مع الدول. وعُقدت حوارات متبادلة مع مسؤولين رفيعي المستوى من جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال بناء على طلب الدولتين ذاهما، وهي مبادرة جديدة بالثناء. وواصل المجلس مناقشة قضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة واعتمد عددا من القرارات المتعلقة ببلدان محددة أخرى في سياق التعاون التقني وبناء القدرات.

٥ - وأردف قائلا إنه أثناء دوراته العادية الثلاث السابقة، عقد المجلس ١٣ حلقة نقاش بشأن مواضيع مثل أثر الفساد على حقوق الإنسان، ومساهمة البرلمان في الاستعراض الدوري الشامل، وحقوق الطفل، وإدماج نوع الجنس وتعزيز التعاون التقني في إقامة العدل. وعقد المجلس أيضا حلقة مناقشة رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا واستعراض المنجزات، وأفضل الممارسات والتحديات. وقد ركز الفريق الرفيع المستوى المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان، الذي عُقد باشتراك مسؤولين أقدم من وكالات الأمم المتحدة والأمين العام، على حقوق الإنسان والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التأكيد بوجه خاص على الحق في التعليم. واستفادت الأفرقة من الطائفة الواسعة من وجهات النظر والدراسة الفنية للممثلين من الحكومات، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

٦ - ومضى قائلا إنه في الدورة الخامسة والعشرين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٤، سيعقد المجلس عددا من حلقات النقاش والمناقشات المواضيعية بشأن قضايا من قبيل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم ومسألة عقوبة الاعدام. وأنشأ المجلس ولايات إجراءات خاصة جديدة، بما في ذلك ولايات قطرية ومواضيعية على حد سواء، وبذلك بلغ مجموع عدد الولايات ٥١.

٧ - واستطرد قائلا إنه في عام ٢٠١٣، اعتمد المجلس ١٠٧ قرارات، ومقررات وبيانات للرئيس. واعتمد كثير من القرارات والمقررات بدون تصويت، مما يدل على أن المجلس استطاع بصورة متزايدة الاتفاق على قضايا متعلقة بحماية من هم في أمس الحاجة، واستمر عدد المبادرات الإقليمية والبيانات المشتركة في الزيادة.

السُّبل الكفيلة بضمان البث الشبكي الحي والمستدام لجلسات المجلس المعقودة خلال دورات المجلس وجلسات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتخزينها بعد ذلك. ونظرا لعدم وجود محاضر موجزة، يوفر البث الشبكي الوثائق الرسمية الوحيدة لأعمال المجلس ويمثل أيضا أداة توعية لا تقدر بثمن، ومن هنا يساور المجلس القلق إزاء الافتقار إلى تمويل الميزانية العادية. والموارد الخارجة عن الميزانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد لا تكون كافية دائما لتوفير الخدمات الضرورية. وقد كتب إلى رئيس الجمعية العامة ملتمسا دعم تلك الهيئة لإدراج مخصص في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للبث الشبكي لاجتماعات المجلس. وأعرب عن أمله في أن تنظر الدول الأعضاء في الطلب بصورة إيجابية.

١١ - ومضى قائلا إن القرار ٢٥/٢٢ بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة حدد التوصية بأن تظل الجمعية العامة على علم بالمسألة إلى أن تقتنع بأن إجراء مناسبا قد أُتخذ لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وضمان إنصاف الضحايا ومساءلة الجناة. ورحب القرار ١٧/٢٣ بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بتأييد الجمعية العامة لتعزيز فرص مساهمة تلك المؤسسات الممتثلة لمبادئ باريس في أعمال المجلس. وتضمن القرار ١٠/٢٤ بشأن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية توصية بأن تنظر الجمعية العامة في تغيير عنوان صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين ليصبح صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية. وأكد القرار ٢٦/٢٤ الحاجة إلى أن تعلن الجمعية العامة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وأن تعتمد مشروع برنامج العمل ذي الصلة. وأخيرا، تضمن الفصل الثاني أيضا قرارا بشأن التوازن الجغرافي لموظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٨ - ومضى قائلا إن الاشتراك في الجزء الرفيع المستوى للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٣ يشهد على تنامي تأثيره بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، وكذلك تنامي عدد ممثلي المجتمع المدني الذين حضروا أعمال المجلس. وكان الاشتراك النشط لمنظمات المجتمع المدني أساسيا للأداء الصحيح للمجلس وجعله فريدا بين الأجهزة الحكومية الدولية الأخرى للأمم المتحدة. ولذلك كان من الضروري أن يعمل ممثلو المجتمع المدني في بيئة حرة. وصریحة ومأمونة. وأدان الأعمال الانتقامية واعتبر أن المجلس مسؤول عن معالجة جميع حالات التخويف أو الأعمال الانتقامية وعن ضمان الوصول بدون عائق لجميع من يسعون إلى التعاون مع المجلس والاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، يتسم قرار المجلس ٢٤/٢٤، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام تسمية موظف تنسيق أقدم معني بأعمال الانتقام، بأقصى أهمية.

٩ - ومضى قائلا إنه أحرز تقدم نحو جعل أعمال المجلس متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، عملا باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمشيا مع ولاية فرقة عمل المجلس المعنية بهذه القضية. وبلاشتراك مع مُيسر المجلس المعني بقضايا الإعاقة، اجتمع برئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورئيس الفريق العامل المعني بالتسهيلات والتابع للجنة للتعهد بمواصلة الجهود المبذولة لهذا الغرض. وفي كل دورة للمجلس، أُتيحت إمكانية الوصول إلى عمل فريق واحد، بالإضافة إلى عمل الفريق السنوي المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠ - ووجه الانتباه إلى الفصل الثاني من التقرير السنوي للمجلس (A/68/53) ومرفقه، حيث أدرجت القرارات التي تضمنت توصيات إلى الجمعية العامة. وأوصى المقرر ١١٥/٢٢ بشأن البث الشبكي الخاص بمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٣ بأن تنظر الجمعية العامة في

الدراسية الإقليمية لتسهيل اشتراك أقل البلدان نمواً والدول الجذرية الصغيرة النامية في المجلس وآلية للاستعراض، التي عُقدت في موريشيوس في تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد أصبح صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجذرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان جاهزاً للتشغيل؛ وأعرب عن شكره للدول التي ساهمت في الصندوق وشجع الدول الأخرى على القيام بنفس الشيء. وفي الختام، طلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم دعمها، من خلال اللجنة الخامسة، لمعالجة قضية النقص في الميزانية الذي ارتفع من جراء عدم مواكبة الميزانية العادية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للنمو في العدد المرتفع لقرارات المجلس والزيادة الناتجة في الولايات والأنشطة.

١٤ - السيد هيساجيما (اليابان): قال إنه يتساءل كيف يمكن أن تتعاون الدول الأعضاء بصورة أكثر فعالية مع أنشطة لجان التحقيق المختلفة لكي توفر الكيانات، التي مكنت المجلس من المشاركة في التحقيق الموضوعي والفني، نتائج أكثر فائدة إلى حد أبعد للمجلس. ويود أيضاً معرفة وجهات نظر الرئيس بشأن أسلوب جلسات الاستماع العامة التي تعقدها لجان التحقيق بغرض الوصول إلى تقييم موضوعي لحالات حقوق الإنسان.

١٥ - السيد ستريكلاند (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرحب بتجديد المجلس لولاية المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، وتركيزه على حرية التعبير والتسامح الديني، وشجبه للأعمال الانتقامية. وأثنى على تمديد ولايات حقوق الإنسان ذات الصلة بجمهورية إيران الإسلامية، وبيلاروس، وبورما، وكمبوديا، وإريتريا، وسري لانكا، والجمهورية العربية السورية، وإنشاء لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد واصل المجلس تقديم

١٢ - وأردف قائلاً إن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهي حالياً في دورتها الثانية، تواصل تلقي ملاحظات تقييمية إيجابية من جميع الأطراف الفاعلة المشاركة. ومع ذلك، واجهت تحديات في دعم مبدأ العالمية وتجنب أي أثر سلبي للقضايا الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بالعملية. وللمحافظة على سلامة العملية، ذكّر الدول بأنه أولاً، كان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ذا طابع وقائي وينبغي أن يعكس ما قالته في الغرفة الدولية قيد الاستعراض والوفود المشاركة؛ وثانياً، جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في ذلك التقرير ينبغي أن تعكس موقف الدول التي قدمتها و/أو الدولة قيد الاستعراض وينبغي ألا تفسر بأن الفريق العامل يؤيدها ككل؛ وثالثاً، ينبغي أن تعالج جميع التوصيات المقدمة خلال الاستعراض على قدم المساواة وألا تُدرج إلا مرة واحدة في متن التقرير؛ ورابعاً، ينبغي أن تشكل جميع التوصيات جزءاً من نتائج الاستعراض، وينبغي أن تبلغ الدولة قيد الاستعراض المجلس بموقفها بشأن جميع التوصيات التي تلقتها؛ وأخيراً، ينبغي أن تركز جميع التوصيات على قضايا حقوق الإنسان وينبغي أن تكون متسقة مع أساس الاستعراض، على النحو المحدد في قرار المجلس ١/٥. وناشد جميع الوفود أن تحترم تلك المبادئ وبالتالي تدعم سلامة آلية الاستعراض.

١٣ - واختتم قائلاً إن تطبيق جميع الممارسات والقواعد القائمة بصورة ثابتة على جميع الدول قيد الاستعراض من شأنه تعزيز مصداقية عملية الاستعراض والمساعدة في ضمان نجاح دوراتها الثانية. وقد أدى النهج البناء، والتوافقي وغير المسبب الذي التزم به المجلس في عام ٢٠١٣ إلى تشجيع إسرائيل على التعامل مجدداً مع آلية الاستعراض. وأعرب عن شكره للدول الأعضاء التي ساعدت الوفود من البلدان البعيدة عن جنيف أو التي ليس لها بعثة دائمة فيها لحضور اجتماعات المجلس. وفي هذا الصدد، اشترك في الحلقة

١٩ - السيد ميدان (كرواتيا): قال إن الفريق الاستشاري للمجلس، الذي اضطلع بدور رئيسي في الدورة الخامسة والعشرين في اختيار المرشحين لولايات الإجراءات الخاصة الـ ١٨، يقع على عاتقه عبء عمل ثقيل بوجه خاص. وتساءل كيف يمكن للمجلس أن يعالج الحالة على نحو أفضل فيما يتعلق بتعيينات عام ٢٠١٤ وتعيينات المستقبل على حد سواء.

٢٠ - السيد سباربر (ليختنشتاين): قال إنه ينبغي ألا تنظر اللجنة في جميع مقررات المجلس التي ترتب آثارا في الميزانية بل ينبغي أن تقتصر على المقررات التي تشكل توصيات للمجلس، أي التي تتطلب إتخاذ إجراء من الجمعية العامة. ولا تعتبر حكومته قرار المجلس ٢٤/٢٤ بمثابة توصية وتحذر من محاولات تسييس موافقة اللجنة الخامسة عليه. وأعرب عن ترحيبها بطلب المجلس إنشاء وظيفة منسق أقدم لمعالجة أعمال الانتقام والتخويف المتعلقة بالتعاون مع الأمم المتحدة، وهي قضية مهمة منذ فترة طويلة وتزايد أهميتها بالنظر إلى ارتفاع عدد الإجراءات والآليات الخاصة.

٢١ - واختتم قائلاً إن عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية أساسي لمعالجة الحالة في البلد. وينبغي أن تناشد اللجنة والمجلس هيئات الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء بشأن نتائج اللجنة وينبغي أن يقدم المجلس توصيات إلى الجمعية العامة بشأن المتابعة القضائية للجرائم. وينبغي أن تركز اللجنة على رفض الحكومة السورية أو تقييدها بصورة منهجية لوصول المساعدات الإنسانية للمدنيين، الأمر الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب طبقاً للقانون الدولي. وبدلاً من الإشارة إلى المسألة عرضاً في تقاريرها، ينبغي أن تبحث اللجنة هذه الممارسة بصورة منهجية وتحدد المسؤولين على الصعيد السياسي.

المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها وأنشأ ولايات للاستجابة لحالات الطوارئ في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يساوره القلق إزاء معاملة المجلس التمييزية لإسرائيل. ويدعو الدول الأعضاء إلى إلغاء البند المتحيز في جدول أعمال المجلس المخصص لإسرائيل وضمان أن يتناول المجلس حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية بنفس أسلوب تناوله لحقوق الإنسان في الأماكن الأخرى.

١٧ - السيدة كاجوليت (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): طلبت معلومات إضافية فيما يتعلق بطرق متابعة تنفيذ التوصيات المنشقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز دور مختلف أصحاب المصلحة؛ والطرق التي يمكن أن تضمن بها الدول توفير موارد كافية من خلال المفوضية لتمويل العدد المتنامي من ولايات المجلس، مع الأخذ في الاعتبار أن تعزيز حقوق الإنسان ينبغي أن يظل أولوية عليا حتى عندما يجري البحث عن الكفاءات؛ وما الذي يمكن عمله بالإضافة إلى ذلك لإبراز أهمية المجلس في الميدان وفي الأمم المتحدة.

١٨ - السيدة شوفولزر (سويسرا): قالت إن المجلس ينبغي أن يركز بقدر أكبر على تنفيذ التوصيات المقدمة والمعايير التي وضعتها الآليات والأدوات القائمة للمجلس بدلاً من خلق معايير جديدة. وتساءلت كيف سيتمكن المجلس من تعزيز تنفيذ توصياته. وبالنظر إلى تنامي عدد المواضيع التي تعالجها في نفس الوقت وب نفس الأسلوب اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان، قد يكون من الحصادة للمجلس أن يركز بقدر أكبر على جوهر قضايا حقوق الإنسان وأن تضمن اللجنة الثالثة إدماجها في منظومة الأمم المتحدة وفي أنشطة كيانات الأمم المتحدة المختلفة على أرض الواقع، لضمان توزيع المهام بين الهيئتين على نحو أفضل.

وغير ميسيس. وكانت تأمل أن يكف ممثل ليختنشتاين عن تسييس الحوار، وحثته على الالتزام بقواعد الحوار المتبادل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكف عن التلميح إلى الحالة في سوريا في كل فرصة، بلا معنى.

٢٥ - واختتمت قائلة إنها تود أن تعرف ما إذا كان رئيس المجلس سيواصل العمل في حقوق الإنسان من منظور نهج لبلد محدد، أو ما إذا كان سيقوم، بدلا من ذلك، بتمهيد الطريق أمام مناقشة عادلة لحالات حقوق الإنسان في كل بلد، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو.

٢٦ - السيد هيتزل (بولندا): رئيس مجلس حقوق الإنسان، أعرب عن شكره لجميع الوفود لما قدمته من أسئلة، وقال إن متابعة الاستعراض الدوري الشامل على أرض الواقع هي مجال التركيز الرئيسي للدورة الثانية، وهي ليست مهمة سهلة، حيث أدى تزايد عدد الوفود المشتركة في كل استعراض إلى تنامي عدد التوصيات. ويجب أن تكون التوصيات دقيقة بما فيه الكفاية لإمكان تنفيذها، ولذلك فإنه يرحب بالاتجاه نحو التوصيات الأكثر تحديدا. ومن الأهمية أيضا للدول قيد الاستعراض وللأمانة العامة للأمم المتحدة تجميع جميع التوصيات فور إنحاز الاستعراض العام، بغية تسهيل اعتماد خطة التنفيذ الوطنية. وأثناء مرحلة التنفيذ الفعلي، حث قرار المجلس ٢١/١٦ الدول على طلب المساعدة في التنفيذ أو المتابعة وأشار إلى أن المفوضية يمكن أن تعمل كمركز تنسيق لتلك المساعدة. وهذا الإجراء قيد النظر، ويأمل تنفيذه قريبا.

٢٧ - واستطرد قائلة إن عمل المجلس أوضح بكثير مما كان منذ بضع سنوات، بسبب جو عمله البناء، والمبادرات التي اتخذتها المجموعات الإقليمية وقدرة المجلس على معالجة قضايا حقوق الإنسان العاجلة المتعلقة بكل بلد والمواضعية. ومع ذلك، يمكن عمل أكثر بكثير لزيادة وضوحه، ولا سيما في

٢٢ - السيد أوليفيرا (البرازيل): أعاد إلى الأذهان التحديات الهامة ذات الصلة بحقوق الإنسان التي واجهت المجتمع الدولي في عام ٢٠١٣، فقال إن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية عن حماية المدنيين وتعزيز السلم واحترام القانون الدولي على نحو يعزز شرعية ومصداقية المنظمة ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدون إنتقائية، أو إنشقاقات بين الشمال والجنوب، أو تسييس أو معايير مزدوجة وعلى نحو يعزز كرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تظل روح إعلان وخطة عمل فيينا - المعتمدان منذ عشرين عاما - مع المجتمع الدولي، وأن يُدعم الاعتراف بالأبعاد العالمية، وغير القابلة للتجزئة، والمتشابكة والمترابطة لحقوق الإنسان وأن يسود الحوار والتعاون.

٢٣ - واختتم قائلة إنه لما كانت البرازيل داعمة قوية لمنهجية المجلس، القائمة على الشفافية، وعدم الانتقائية وعدم التسييس، فإنها تحث الدول الأعضاء على مراعاة تلك المبادئ، وبخاصة عند النظر في قرارات الجمعية العامة المتعلقة ببلدان محددة. وينبغي أن يناقش المجتمع الدولي بصورة جدية كيفية دعم حقوق إنسان أساسية معينة في العصر الرقمي، في ضوء الشواغل إزاء الأمن القومي والنشاط الإجرامي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تؤكد الدول من جديد القيمة المتأصلة لحماية خصوصية الفرد، الجوهرية لحماية الفرد من تعسفات السلطة. وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل البيانات التي أدلت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الحاجة إلى حماية الحق في الخصوصية في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

٢٤ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها لن ترد على البيان الذي أدلى به وفد ليختنشتاين احتراما للحوار المتبادل مع رئيس المجلس، الذي ينبغي أن يكون نزيها

ضمان إمكانية مناقشة جميع قضايا حقوق الإنسان، وقد عولجت جميع الانتهاكات ولم يعتبر أي موضوع محرماً؛ وينبغي أن تسود روح الحوار في الإجراءات، وقد عمل جميع رؤساء المجلس على أن تكون تلك الأوضاع هي القاعدة وليست الاستثناء.

٣١ - واستطرد قائلاً إنه، علاوة على ذلك، اتسم النظر في القرارات المتعلقة ببلدان محددة بأنه كان أقل توتراً بقدر كبير منه في الماضي. وقد أدت مجموعة الدول الأفريقية دوراً بالغ الأهمية بتقديم مشاريع قرارات في إطار البند ١٠ من جدول أعمال المجلس. وأدى ذلك العمل إلى إجراء حوارات متبادلة بناءً للغاية بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وإلى إنشاء ولايتين متعلقتين ببلدين محددين هما جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. ومع ذلك، تعذر تجنب التصويت في حالة قرارات معينة، ولا سيما في إطار البند ٤ من جدول الأعمال. ويجب أن يكون بوسع المجلس معالجة انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد القطري في إطار البنود ٤، أو ٧ أو ١٠ لكي يحتفظ بالمستوى الحالي لمصادقته.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتعليقات على قرار المجلس ٢٤/٢٤، أشار إلى أنه، خلافاً للجمعية العامة، مطلوب من المجلس أن يعمل في حقوق الإنسان في تعاون وثيق مع ممثلي المجتمع المدني. ولسوء الحظ، كانت هناك زيادة في تخويف ممثلي المجتمع المدني والأعمال الانتقامية ضدهم، وقدم الأمين العام سنوياً تقارير إلى المجلس عن حالات الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين تعاونوا مع المقررين الخاصين وآليات الأمم المتحدة الأخرى. وتناول قرار المجلس ٢٤/٢٤، الذي أيدته الدول الأعضاء من جميع المجموعات الإقليمية، التخويف والأعمال الانتقامية بهدف ضمان سير عمل المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل على النحو الصحيح. وأياً كانت المواقف الخاصة بالفوفود في نيويورك أو في جنيف، يجب توجيه إشارة سياسية قوية مفادها أن المنظمة تأخذ بصورة

مقرر الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة ككل. والمجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية الفعلية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان، يجب أن يكون أيضاً أكثر انخراطاً في المناقشات ذات الصلة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وشجع بقوة المبادرة التي توختها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيويورك لتنظيم جلسات إحاطة عقب الدورة.

٢٨ - وأردف قائلاً إنه لصالح المجتمع الدولي والدول المعنية على حد سواء، من الأهمية بمكان ضمان تزويد لجان التحقيق والمقررين الخاصين بأوسع معلومات ممكنة في جميع المسائل موضع الاهتمام. وينبغي أن تكون لجان التحقيق قادرة على استخدام جميع الأدوات التي تعزز الشفافية، والعدالة والوصول بدون عائق إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولتحقيق هذا الغرض، تمثل جلسات الاستماع خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن اختيار المكلفين بـ ١٨ ولاية في آذار/مارس ٢٠١٤ سيمثل تحدياً جدياً للفريق الاستشاري المكون من خمسة أعضاء الذي تقرر إنشاؤه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولتجنب عنق زجاجة مماثل في السنوات المقبلة، ينبغي تعديل دورة الفريق الاستشاري بغية القيام، في المستقبل، بتعيين الأعضاء في حزيران/يونيه ويمكن أن يبدأ عملهم قبل ذلك.

٣٠ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بالتنسيب الذي قد لا يزال قائماً في أعمال المجلس، أكد بعض الاتجاهات ذات الأهمية. فمعظم قرارات المجلس طرحها مقدموها من مجموعات شاملة لعدة أقاليم، مع المجموعات الأساسية التي قادت العمليات غير الرسمية التي كانت مفتوحة قدر الإمكان. وهذا لا يعني أن المجلس كان هيئة مهيمنة؛ فمن غير الواقعي توقع إمكان معالجة قضايا حقوق الإنسان الصعبة بتوافق آراء بسيط أو بدون توتر. ومن الأهمية بمكان

ذلك، قبل التعيين، ينبغي أن تناقش الجمعية العامة المسألة أكثر من ذلك وينبغي إجراء دراسة جدوى لتقييم الآليات القائمة في هيئات الأمم المتحدة. وتكرر المجموعة رفضها لتلك الأعمال الانتقامية.

٣٦ - السيدة شلايتر (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن المجلس نجح في الاحتفاظ بعالمية الاستعراض الدوري وعالج بكفاءة عبء عمله المتنامي والتحديات الكثيرة التي واجهته. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الأعمال الانتقامية ضد ممثلي المجتمع المدني المتعاونين مع آليات حقوق الإنسان، وتخويفهم، ويحث المجلس على مواصلة تعزيز اشتراك المجتمع المدني.

٣٧ - السيد زانغ غيزوان (الصين): قال إن عام ٢٠١٣ شهد الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي نص على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وينبغي أن يظل مجلس حقوق الإنسان عادلاً، وموضوعياً وغير انتقائي وينبغي أن يحترم قرارات الدول المتعلقة بدعم حقوق الإنسان وفقاً للأوضاع الوطنية. وينبغي أن يسهل الحوار والتعاون بين الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل وينبغي ألا يشجع الحقوق المدنية والسياسية فحسب بل أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. ولذلك يُعرب وفد بلده عن الأسف لتسييس حقوق الإنسان من قِبَل دول معينة، شاركت في مواجهة داخل المجلس واستخدمت تلك الحقوق كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى متجاهلة في الوقت ذاته مشاكلها الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذه البلدان تعامل بصورة غير متساوية الفئات المختلفة من الحقوق، وترفض أن تأخذ في الاعتبار الأوضاع الوطنية للبلدان الأخرى، وتحاول أن تفرض نماذجها هي على الآخرين. ولا تسهم تلك الممارسات في عمل المجلس أو في القضية الدولية لحقوق الإنسان.

جدية جدا الأعمال الانتقامية والتخويف ضد من يتعاونون مع الأمم المتحدة.

٣٣ - السيدة بيبالو (غابون): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة تؤكد من جديد ولاية المجلس لتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتقديم توصيات بشأنها، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. والتعاون والحوار الحقيقي بغية مساعدة الدول الأعضاء للامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان ضروريان لتلك الولاية؛ ولذلك ينبغي أن ينظر المجلس في قضايا حقوق الإنسان على أساس عالمي، وموضوعي وغير انتقائي.

٣٤ - وأردفت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل ضروري لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك ينبغي أن تكون لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعات للمساعدة المالية والتقنية موارد كافية لكي يتمكن من مساعدة الدول في تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراض. وتكرر المجموعة دعمها لعمل آليات المجلس وإجراءاته الخاصة ولكن يساورها القلق إزاء المشاكل المتعلقة بحوكمته، وبخاصة إضعاف الأحكام المتعلقة بمجموعة بناء المؤسسات، الأمر الذي يمكن في الأجل الطويل أن يقوض موثوقية المجلس، وإزاء عدم التغلب على نقص التمويل الذي يمكن أن يؤثر في تنفيذ مقرراته وتوصياته. والمفوضية تؤدي دوراً أساسياً في ضمان دعم المجلس بصورة مناسبة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

٣٥ - واختتمت قائلة إن المجموعة دعمت مناقشة الجمعية العامة لمداولات المجلس، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ويتسم طلب قيام الأمين العام بتعيين منسق أقدم لمنع الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع هيئات الأمم المتحدة، الوارد في قرار المجلس ٢٤/٢٤، بأهمية بالغة. ومع

٤٢ - السيد لازاريف (بيلاروس): قال إن بيلاروس نفذت جُل التوصيات الناشئة من الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل وتستعد للدورة الثانية، بما في ذلك بتخطيط أحداث برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، مع اشتراك الحكومات والمجتمع المدني.

٤٣ - واختتم قائلًا إن حكومته ترحب بقرارات المجلس التي توجه الانتباه إلى عدم مقبولية التدابير القسرية الانفرادية وتدعو إلى وضع إجراء خاص لمعالجة تلك القضية، أو إدماجها في الولاية المتعلقة بالإجراءات الخاصة القائمة. ويسعى بعض البلدان إلى فرض نماذجها للتطور السياسي والاجتماعي على بقية العالم وتجعل من الاستعراض الدوري الشامل تمثيلية بتطبيق معايير مزدوجة. وعمل المجلس آخذ في الابتعاد عن الحيادية، والتوازن والاحترام المتبادل في قضايا حقوق الإنسان والاتجاه نحو الضغط القاسي لصالح بلدان معينة. ومنذ اعتماد مقررات المجلس بأغلبية بسيطة، تمكنت تلك البلدان من أن تدرج عنوة في القرارات والمقررات أحكاما خلافية لا تدعمها معظم الدول. وأساليب عمل المجلس تسمح لمجموعة من حوالي ٢٠ دولة بأن تحل آراءها الخاصة محل آراء المجلس وبالتالي تقدمها كلغة متفق عليها في المقررات التي تقدم إلى اللجنة الثالثة وإلى الجمعية العامة. ومثالا على ذلك، تكلم رئيس المجلس باستفاضة عن قرارات متعلقة ببلدان محددة في بيانه الاستهلاكي ولم يشر إلا بإيجاز إلى الاستعراض الدوري الشامل. وهذا يمثل اتجاهًا خطيرًا ينبغي أن تعالجه الجمعية العامة.

٤٤ - السيد ديار خان (باكستان): قال إن حكومته ترحب باعتماد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل لباكستان بدون تصويت. وتشارك باكستان في ولايات المجلس للإجراءات الخاصة من خلال الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان في جنيف وقد استقبلت زيارات من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني

٣٨ - واختتم قائلًا إن حكومته تشترك في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزز تلك الحقوق داخليًا. وقد أنجزت في الآونة الأخيرة الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، وانتخبت عضوا في المجلس للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وستعمل مع الأعضاء الآخرين على دعم حقوق الإنسان.

٣٩ - السيد خان (إندونيسيا): قال إن المجلس ينبغي أن يعمل وفقا للولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، الذي أنشئ به من أجل معالجة التسييس وإزدواج المعايير في تعزيز حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي أن يدعم تلك الحقوق بصورة عادلة، ومنصفة وبدون تمييز وينبغي أن يدخل في حوار بناء بشأن حالات محددة متعلقة بحقوق الإنسان مع البلدان المعنية. وينبغي ألا تقوم الحلول على صيغ ثابتة ولكن ينبغي أن تلائم الظروف المحددة وأن تكون قابلة للتكيف مع التطورات الجديدة.

٤٠ - واستطرد قائلًا إن الاستعراض الدوري الشامل حيوي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطية وإحراز تقدم في حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون التوصيات الناشئة عن الاستعراض واقعية، وينبغي تقديم المزيد من المساعدة التقنية، وبخاصة للبلدان النامية، لإعداد التقارير الوطنية وتنفيذ التوصيات.

٤١ - واختتم قائلًا إنه بالنظر إلى تزايد عدد الإجراءات الخاصة للمجلس، ينبغي أن يواصل المكلفون بالولايات العمل في شراكة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وفقا لقرار المجلس ٢/٥، وينبغي أن يحسنوا التنسيق لتلافي الإزدواج. وينبغي أن يعملوا بصورة مهنية، وموضوعية وبدون تسييس، امتثالًا لمدونة قواعد سلوك المكلفين بولاية الإجراءات الخاصة التابعين للمجلس.

٤٧ - السيد الباهي (السودان): قال إنه ينبغي أن ينفذ المكلفون بالولايات مهامهم بدون تسييس أو انتقائية، تمشيا مع روح ولاياتهم ومدونة قواعد سلوك مجلس حقوق الإنسان. وستواصل حكومته التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بلده. وقد قدم السودان تقريره لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ولما كان قد قطع شوطا طويلا نحو تنفيذ التوصيات، فإنه على استعداد للاشتراك في الدورة الثانية.

٤٨ - واستطرد قائلا إن اعتماد حكومته خطة عمل وطنية شاملة مدتها عشر سنوات بشأن حقوق الإنسان قد عزز الجهود الأخرى ذات الصلة لضمان تمتع جميع مواطنيها بحقوق الإنسان، بدون تمييز. وتضمنت الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الطفل الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة؛ وتوفر تلك الصكوك الأساس للتشريع المحلي بشأن حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، بدأ العمل بنظام متكامل شامل لحماية حقوق الإنسان منذ عامين، وأنشأت وزارة الداخلية وحدات لحماية الطفل في القوات المسلحة. وتحظر القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، والشرطة والأمن استخدام كيانات كل منها للأطفال أو تجنيدهم.

٤٩ - وأردف قائلا إن حكومته انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسنت قانونا بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى إنشاء مجلس وطني بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٠ - وأضاف قائلا إن السودان وضع استراتيجيات بشأن حماية حقوق المرأة وأنشأت وحدة خاصة مكلفة بمعالجة العنف ضد المرأة. وجرى تشجيع اشتراك المرأة في الأنشطة

باستقلال القضاة والمحامين، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. واشترك الدول الأعضاء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي أن يقوم على الاحترام المتبادل والتعاون. وينبغي أن تعمل الإجراءات الخاصة بصورة مستقلة، وتتجرد وبشفافية في حدود ولاياتها وينبغي أن تتجنب التدابير المتعلقة ببلدان محددة وتدفعها عوامل سياسية.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، صدقت باكستان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلاهم في البغاء والأعمال الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وسحبت تحفظات مختلفة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. وأشاد بالمساعدة التقنية التي قدمتها الأمم المتحدة دعما لانتخابات عام ٢٠١٣ في باكستان.

٤٦ - واختتم قائلا إن القلق يساور حكومته إزاء استخدام طائرات بدون طيارين في المراقبة والقتال. ولذلك ترحب بالمناقشة الناشئة بشأن مشروعية تلك العمليات وآثارها على حقوق الإنسان، وبتقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب والمقرر الخاص المعني بالاعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا. وينبغي أن يدرس المقرر الخاص المسألة أكثر من ذلك وأن يقدموا توصيات أوضح إلى المجلس. وحكومته مستعدة للمساهمة في بناء توافق آراء دولي بشأن مشروعية استخدام الطائرات بدون طيارين وتدعو إلى الوقف الفوري للضربات التي تنفذها تلك الطائرات لحين وضع إطار عمل قانوني ينظم استخدامها في صورته النهائية.

جريمة حرب. وخطوة السلطة القائمة بالاحتلال لبناء ٢٠٠٠ وحدة استيطانية في فلسطين المحتلة، التي كشفت القناع عنها في الآونة الأخيرة منظمة إسرائيلية غير حكومية، أظهرت احتقار إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ولتوافق الآراء الدولي بضرورة توقف أنشطة الاستيطان. وبلاستمرار في حملتها الاستيطانية، تنتهك إسرائيل التزامها بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بعدم نقل سكانها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤدي أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها أقلية من المستوطنين بهدف إرغام الفلسطينيين على ترك أراضيهم تلحق بالجميع جوانب الحياة الفلسطينية. وقام المتطرفون، الذين تحميهم الحكومة الإسرائيلية، بقتل وإصابة مدنيين، وتدمير ممتلكات، وتلويث إمدادات المياه والأراضي الزراعية، وتدنيس المباني الدينية.

٥٤ - واختتمت قائلة إنه لم يعد من الممكن السماح لإسرائيل أن تضرب بالقانون عرض الحائط وينبغي أن تتحمل عواقب إزرائها للنظام الدولي. وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي توصيات بعثة تقصي الحقائق، وينهي أنشطة الاستيطان ويضمن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن تسحب إسرائيل جميع مستوطناتها من فلسطين المحتلة وتعوض ضحاياها الفلسطينيين.

٥٥ - السيد المخانتر (المغرب): قال إن الاضطرابات والأزمات الاجتماعية - السياسية الواسعة الانتشار تشكل تحديات هامة لعمل المجلس. ومن شأن العمل المتضافر وحده أن يعزز وضوحه ويضمن أن تكون جهوده على أرض الواقع وفي بناء قدرات الدول للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان شفافة، ومهنية ومستقلة. وفي كثير من الأحيان أرسى المجلس موقفا مشتركا فيما يتعلق بحالة معينة ليبعث برسالة قوية من المجتمع الدولي وقام بدور بالغ الأهمية لضمان احترام العدالة، والانصاف والمساواة. ومن شأن وضع نظام لحقوق الإنسان قائم على الصراحة، والفهم، والحوار

الاقتصادية وغيرها. وتقع المسؤولية عن تنفيذ جميع المشاريع الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على عاتق اللجنة الوطنية السودانية لحقوق الإنسان، التي أنشئت تمسها مع مبادئ باريس وبدأت أنشطتها منذ عامين. ويعمل بلده مع البلدان المجاورة التي أبرمت معها اتفاقات ثنائية لمنع انتهاكات معينة، ولا سيما الاتجار بالأشخاص وبالأعضاء.

٥١ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يأمل في أن يتمكن المجلس من تسيير أعماله لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بدون أن يدخل فيها أي آراء لا يوجد بشأنها فهم متفق عليه دولياً. وأي آلية جديدة يرغب المجلس في إنشائها يجب أن تحظى بموافقة الدول الأعضاء.

٥٢ - السيدة رشيد (المراقبة لدولة فلسطين): قالت إن بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في الآثار التي ترتبها المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لاحظت في تقريرها إلى المجلس (A/HRC/22/63) أن حكومة إسرائيل ما برحت تنفذ أنشطة استيطان غير قانونية منذ عام ١٩٦٧ بهدف ضم الأراضي الفلسطينية بتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي، وطبيعتها، وطابعها الجغرافي ووضعها، ومن ثم تمنع إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وتقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال بناء الجدار الفاصل، الذي يقع ٩٥ في المائة منه في الأراضي الفلسطينية، في حين تضرر نقاط التفتيش، والعقبات أمام الانتقال ونظام التصاريح المرتبطة بالجدار الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وينتهك حقوق الإنسان المتعلقة به.

٥٣ - واستطردت قائلة إن الحملة الإسرائيلية للاستعمار غير الشرعي تمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتشكل

المعاملة المتساوية لجميع الدول الأعضاء. ويمثل الاستعراض وسيلة موثوقة وشفافة لتعزيز حقوق الإنسان أكثر من الحلول المتعلقة ببلدان محددة المفضلة لدى بعض الدول. وينبغي للمشاركين في عمل المجلس مناقشة قضايا حقوق الإنسان بكرامة واحترام.

٥٩ - السيدة تشانغترا كول (تايلند): قالت إن حكومتها تدعم الجهود المبذولة لتحسين عمل المجلس وتعزيز صكوك حقوق الإنسان، وقد اشتركت في الفريق العامل الذي وضع مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وينبغي أن يقوم العمل في ميدان حقوق الإنسان على مبادئ العالمية، والتجرد، والموضوعية، والشمولية، والديمقراطية وسيادة القانون. وبالنظر إلى تزايد النطاق الواسع لعمل المفوضية، لذلك، تحت أعضاء اللجنة الخامسة على زيادة الميزانية العادية. وينبغي أيضا تحسين كفاءة المفوضية بتحديد الأولويات على نحو أفضل، وليس على حساب العمليات الميدانية. وفي حين لا يرغب وفد بلدها في تشجيع الاعتماد غير الضروري على التبرعات، فإنه يرحب بالزيادة في الاشتراكات غير المخصصة لاستخدامات محددة.

٦٠ - وأردفت قائلة إنه ينبغي تحقيق التوازن في مشروع الاستراتيجيات المواضيعية للمفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بين الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. وينبغي إدماج حقوق الإنسان وسيادة القانون في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ واحترامهما في سائر منظومة الأمم المتحدة.

٦١ - واختتمت قائلة إنه في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، أعلنت حكومتها تبرعها الأول لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ومن شأن المساعدة التقنية وبناء القدرات مساعدة الدول في تنفيذ توصيات

والتشاور أن يشجع روح التوافق ويعزز التعاون. وينبغي أن يحافظ المجلس على زخم عمله للتصدي لعقائد الكراهية، والإقصاء والعنصرية. وذكر اللجنة بأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، التي أعدها فريق عامل برئاسة المغرب واعتمدت عندما كان المغرب نائبا لرئيس اللجنة، كانت أول صك من هذا النوع مصحوبا بآلية لرصد التنفيذ.

٥٦ - السيد راجا زايب شاه (ماليزيا): قال إن وفد بلده يؤيد الاقتراح القائل بأن تتخذ اللجنة إجراء بشأن التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان، والتي من شأنها أن تسمح بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بصورة أوفى. ومن المشجع ملاحظة أن عمل المجلس قد استمر وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ وقرار المجلس ٢١/١٦.

٥٧ - واستطرد قائلا إن التحديات المبينة في التقرير واردة للتذكير بأنه ينبغي معالجة قضايا حقوق الإنسان بتعزيز التعاون والحوار، بدون انتقائية أو معايير مزدوجة. وحالة حقوق الإنسان في بعض أنحاء العالم آخذة في التدهور بسبب النزاع، والاضطراب السياسي والاحتلال الأجنبي. وينبغي أن يمارس المجتمع الدولي الاعتدال ويكف عن إتخاذ إجراءات انفرادية لحل تلك النزاعات. ومع أن حالات مختلفة متعلقة ببلدان محددة تتطلب اهتمام المجلس، ينبغي إيلاء أولوية أعلى للقضايا المواضيعية. وما زالت الأزمة الاقتصادية العالمية تؤثر على الفئات الضعيفة، في حين يسبب الاحترار العالمي كوارث طبيعية، وجودة التربة آخذة في التدهور وتؤدي الزيادات السكانية إلى إنعدام الأمن الغذائي. ولذلك ينبغي أن تدعم الدول الأعضاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في الغذاء من خلال سياساتها الاقتصادية.

٥٨ - واختتم قائلا إن وفد بلده يؤيد الجهود التي يبذلها رئيس المجلس لتعزيز الاستعراض الدوري الشامل وضمان

طائفة واسعة من تحديات حقوق الإنسان الهامة، وعلى إتخاذ قرارات أحدثت تغييرا على أرض الواقع وعلى إنشاء ولايات ضمن الرصد، والتحليل وصنع السياسات في كثير من المجالات الصعبة والمعقدة. وفي هذا الصدد، استشهدت باعتماد عدة قرارات في عام ٢٠١٣ بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وبشأن أعمال الانتقام وبشأن تهينة المجال للمجتمع المدني؛ وإنشاء أربع ولايات جديدة متعلقة ببلدان محددة؛ وتأييد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام ٢٠١١، التي ساعدت في توفير قوة دافعة بالغة الأهمية لاصلاحات الأعمال التجارية والمبادرات الحكومية لتحسين أوضاع العمل والمعيشة في جميع المناطق. وفي حين تقدر النرويج المجلس بوصفه منتدى يتمتع بإمكانات قوية للتوصل إلى اتفاق شامل لعدة أقاليم وقائم على الحقائق بشأن قضايا متزايدة الأهمية على الصعيد العالمي، كانت تود أن ترى إتخاذ قرارات أقوى، بما في ذلك ما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق المرأة والسحاقيات، والمثليين، ومشتهي الجنسين ومغيري الهوية الجنسية وبشأن أزمات حقوق الإنسان في بلدان محددة.

٦٦ - واختتمت قائلة إن عمل المجلس آخذ في الاتساع ولكن أمانته، والمفوضية، والدول الأعضاء غير قادرين على مواكبة المبادرات الجديدة في جنيف وفي الميدان. وفي سياق تمويل ناقص مزمن، جرى اقتراح إجراء مزيد من التخفيضات في الميزانية العادية للمفوضية. وتعتمد المفوضية بصورة متزايدة على التبرعات، بما في ذلك للأنشطة الإلزامية والعمليات الميدانية. وينبغي أن تضمن الدول الأعضاء أن تكون المفوضية قادرة على الوفاء بولاياتها في ضوء تزايد الطلبات. ومع زيادة مناقشات الأفرقة والحوارات المتبادلة أكثر من أي وقت مضى وأعداد القرارات التي حطمت الرقم القياسي في عام ٢٠١٣، عجزت البعثات الأصغر عن متابعة جدول الأعمال الثقيل بصورة متزايدة على نحو مناسب.

الهيئات المختلفة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وستكون تايلند مرشحة لفترة ثانية كعضو في المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

٦٢ - السيد أغاماه (نيجيريا): قال إن المجلس أحرز قدرا كبيرا من التقدم في تنفيذ ولايته وأن الاستعراض الدوري الشامل يمثل أحد نجاحاته الكبيرة. وتخصيص وقت للتكلم لجميع الوفود على قدم المساواة يمثل تطورا إيجابيا. وتلاحظ نيجيريا مع التقدير العمل الذي تقوم به فرقة عمل المجلس المعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدعو إلى تقديم مزيد من التسهيلات لتوسيع نطاق اشتراكهم في أنشطة المجلس. والشفافية الأكبر التي وفرها البث الإذاعي على الإنترنت للدورات العادية والاستثنائية جديدة بالثناء أيضا.

٦٣ - وأردف قائلا إن نيجيريا يساورها القلق إزاء القيود المالية التي يواجهها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة، الذين يؤدون أدوارا بالغة الأهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتدعو الجمعية العامة إلى تخصيص الموارد الكافية لهم من الميزانية العادية. والحصول على نسبة ٤٥ في المائة من تمويلهم من التبرعات ليس خيارا مثاليا.

٦٤ - واختتم قائلا إن نيجيريا تعترف بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني وترحب بإمكانية التحدث التي منحها المجلس للمنظمات غير الحكومية تعبيرا عن استعداده لضمان الاستماع إلى صوت الناس. وما زال وفد بلده ملتزما بالعمل على نحو بناء مع نظرائه للسير قدما بعمل مجلس حقوق الإنسان.

٦٥ - السيدة مارش سميث (النرويج): قالت إن وفد بلدها يثني على رئيس المجلس لضمان اشتراك إسرائيل في الاستعراض الدوري الشامل، مما أكد عالمية ومشروعية العملية. وكان المجلس قادرا بصورة متزايدة على معالجة

الثالث عشر بشأن تلك القضية. وتؤيد شيلي دعوة المجلس للتوصل إلى حل سياسي قائم على التفاوض لتلك الأزمة. وقد أكد بلده مرارا الحاجة الملحة لوضع حد لجميع أشكال العنف، بصرف النظر عن أصلها، وكذلك الحاجة إلى المساءلة. وفضلا عن ذلك، وإدراكا لتعقدات النزاع وحرصا على الحد من أي عوامل تؤدي إلى تفاقمه، صوت وفد بلده أيضا لصالح قرار المجلس ٣٥/٢٤ بشأن الأثر الذي يترتب على نقل الأسلحة على حقوق الإنسان في النزاع المسلح. ومن الحيوي للمجلس أن يبعث بالرسالة الصحيحة التي تطلب إلى الدول الامتناع عن بيع الأسلحة للأطراف في نزاع مسلح إذا كانت معرضة لخطر استخدامها لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٠ - السيد إشراف جاهرومي (جمهورية إيران الإسلامية): أكد من جديد دعم بلده لعمل وأداء المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها، في حدود الولاية المنصوص عليها في الوثيقة A/48/141. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لضمان أن يكون المجلس بمثابة وسيط لحوار وتعاون بناءين ولتجنب الانتقائية، وإزدواج المعايير والتسييس فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٧١ - واستطرد قائلاً إن جمهورية إيران، إلى جانب بلدان نامية أخرى، ساهمت بصورة نشطة في عمل المجلس بغية منع التسييس الطويل العهد وتلاعب قليل من البلدان بالآلية. وقرار المجلس ٢٣/٢٢، الذي اعتمد نتيجة لقيام بلدان معينة بمحاولات مضنية، وتعيين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يتسمان بالسطحية والظلم بالنظر إلى تعاون إيران المستمر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل مصمم لمنع احتكار دول قليلة لآلية حقوق الإنسان ولرصد ومعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

وسيتعين على الدول معالجة تلك الحالة في عام ٢٠١٤ لأنها لا يمكن أن تستمر ويمكن أن تفسد جودة عمل المجلس.

٦٧ - السيد إرازوريز (شيلي): قال إن شيلي تؤمن بالامكانيات الهائلة التي يمكن استخدامها عندما تمارس المرأة حقوقها وما برحت تعزز منذ أمد طويل تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة وتلتزم بتنفيذ قرار المجلس ٣٠/٦، كما يتضح من تنظيم شيلي السنوي لفريقين للمجلس معنيين بالقضايا الجنسانية. وقد دعم بلده أيضا نهجا استباقيا وقرارات المجلس التي عاجلت التهديدات والاعتداءات العديدة والمتزايدة ضد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. ومع الأخذ في الاعتبار الأنشطة والمبادرات الكثيرة التي نفذها المجلس، من الضروري أن تكون تلك الأطراف الفاعلة قادرة على طلب الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتأمينها واستخدامها. ولذلك صوت وفد بلده لصالح قرار المجلس ٢٤/٢٤، لكي تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء على نحو موحد، وسريع وفعال للثناء عن تلك الاعتداءات.

٦٨ - واستطرد قائلاً إن شيلي أيدت الأخذ بنهج تعاوني، وتدرجي، ومرن وشامل لمعالجة حالات حقوق الإنسان، ولا سيما في سياقات متعلقة ببلدان محددة، وفقا لولاية المجلس وسلطاته. ومن شأن إهمال تلك الحالات المخاطرة بتقويض مصداقيته بصورة دائمة. وهذا من الأهمية بمكان ليس فقط لحالات المساعدة التقنية، بل أيضا للحالات التي تتطلب اهتمام المجلس في إطار البند ٤ من جدول أعماله وحيثما أمكن استخدام آليات التحذير، أو الشجب أو الطوارئ حسب الاقتضاء. وفي تلك الحالات، أيدت شيلي دائما المبادرات الشاملة لعدة أقاليم.

٦٩ - واختتم قائلاً إن المجلس قام بدور هام في الأزمة الخطيرة في الجمهورية العربية السورية، واعتمد مؤخرا قراره

والاجتماعية والثقافية - ولو أنه يمكن عمل المزيد في هذا المجال - وكذلك في مجال مسؤوليات الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٧٤ - وأردف قائلا إن البرامج، والمقررات والقرارات التي تعالج العنصرية والتمييز يجب أن تنفذ وتمول بالكامل. ولما كان وفد بلده يساوره قلق بالغ إزاء الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي تخفض التمويل المتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرامج الزمالات المرتبطة به، فإنه يكرر الدعوة إلى تخصيص تمويل أكثر عدلا لتنفيذ برنامج العمل. وتعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة للمقررات والقرارات في هذا الشأن وما زال القلق يساورها إزاء عدم إحراز تقدم في ضمان وفاء فريق الشخصيات البارزة لولايته. ويرحب بلده أيضا باهتمام المجلس بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالنظر إلى أن التمتع العملي بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يتوقف على أعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٧٥ - واختتم قائلا إن المحاولات الأخيرة لضعاف أحكام النص المتعلق ببناء مؤسسات المجلس يعرض للخطر عمل المجلس، وسلطته ومصداقيته. ويتعين على المجلس تعزيز الحوار والتعاون بصورة دائمة؛ وينبغي دائما أن ينظر جميع أعضاء الجمعية العامة في المسائل التي تنطوي على تداعيات سياسية خطيرة. ولذلك تشاطر جنوب أفريقيا الشواغل التي أعربت عنها الوفود الأخرى فيما يتعلق باعتماد قرار المجلس ٢٤/٢٤ وتسمية منسق أقدم على نطاق الأمم المتحدة معني بالأعمال الانتقامية. وتتطلب المسألة مزيدا من تفكير الجمعية العامة ومداولاتها، وينبغي استخدام القوانين المحلية لمعالجة التخويف والأعمال الانتقامية بقدر كاف.

٧٦ - السيد أليماييف (كازاخستان): قال إن كازاخستان ملتزمة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهي محورية لهيكل

ولذلك عادت لسوء الحظ بلدان معينة إلى الممارسة المتعلقة بلجنة حقوق الإنسان المستخف بها باقتراح قرارات متعلقة ببلدان محددة في مجلس حقوق الإنسان، مما يضر بالنهج التعاوني للمجلس. والتزام بلده الصلب والحقيقي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان قائم على القيم والمبادئ النبيلة للإسلام المنصوص عليها في الدستور، وبرغم المحجمات السياسية السالفة الذكر، سيواصل تعاونه الوثيق مع المجلس لتحقيق أهدافهما المشتركة.

٧٢ - السيد مونتيويدي (جنوب أفريقيا): قال إن بلده يدعم ولاية مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة فرعية للجمعية العامة. وعلى هذا النحو، ينبغي ألا تتكرر مناقشة مقرراته وقراراته في اللجنة الثالثة. وما زالت جنوب أفريقيا ملتزمة بالروح والرؤية المحسدين في المادة ١٣ من إعلان طهران المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدور القوي والفعال لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. وبالنظر إلى أن من شأن الأزمات المالية والاقتصادية الحالية أن ترتب أثرا سلبيا على تنفيذ توصيات المجلس العديدة على قدم المساواة، فإن للاستعراض الدوري الشامل دور محوري في عمل المجلس فيما يتعلق بوفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتحسين الحالة على أرض الواقع. ولذلك ينبغي أن يعمل بالقدر الكافي صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

٧٣ - واستطرد قائلا إن جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على عمل المفوضية في حدود ولايتها على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ وتدعو إلى تخصيص الموارد بصورة أكثر وضوحا. وينبغي أن تضمن المفوضية أيضا ألا تصرف الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الانتباه عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعرب وفد بلده عن تقديره لعمل المجلس فيما يتعلق بالتمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية،

عادلا بضمان أن تكون المصادر الخارجية للمعلومات موثوقة وبالسماح للدول الأعضاء بحق الرد.

٧٩ - السيد نيتواغاي (بوتسوانا): قال إن وفد بلده يدعو المفوضية إلى مواصلة العمل مع آليات حقوق الإنسان الأخرى لترشيد الموارد، البشرية والمالية على حد سواء. والحوار مع رئيس مجلس حقوق الإنسان لم يقصد به بأي حال إعادة فتح المناقشات أو تقويض القرارات والنتائج التي تم التوصل إليها في جنيف. وواصلت بوتسوانا الاشتراك بنشاط في أعمال المجلس، وأسهمت في اعتماد القرارات والمقررات ولاحظت مع الارتياح أن الدول الأعضاء شاركت بنشاط من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل لزيادة تعزيز سياساتها وبرامجها الوطنية لحقوق الإنسان. وأعرب عن سروره أيضا للإبلاغ عن أن بوتسوانا قد وافقت على ٩٠ في المائة تقريبا من التوصيات الناتجة عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في أوائل عام ٢٠١٣.

٨٠ - واستطرد قائلا إن بوتسوانا تشاطر قلق كثير من الدول فيما يتعلق بتكاثر ولايات المجلس. وبعض الولايات التي أنشئت حديثا تتداخل مع ولايات قائمة من قبل وقد تعرقل كفاءة المجلس وفعاليته؛ وأدت الحالة إلى تحميل المفوضية بأكثر من طاقتها بالفعل. ولذلك يدعو وفد بلده المفوضية إلى تبسيط عملها والنظر في تعميم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تساعد عملية تعزيز الهيئات التعاهدية في معالجة التحديات التي تواجهها المفوضية. وعلى الرغم من مصادر القلق هذه، تقدر بوتسوانا عمل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والدور الهام للهيئات التعاهدية في رصد تنفيذ الدول الأطراف لصكوك حقوق الإنسان.

٨١ - واختتم قائلا إنه في حين لا يوجد لأي بلد سجل حقوق إنسان بلغ حد الكمال، ما زال القلق يساور وفد

عالمي مستدام، وشامل وفعال لحقوق الإنسان. وبناء عليه، تدعو الحاجة إلى وضع ميزانية مناسبة للمجلس وتعزيزه وهناك حاجة لإجراءاته الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وتعيين مقررين خاصين، وكذلك تقديم الدعم لآليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان. ومن الضروري أيضا إعمال الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية على الصعد الوطنية، والإقليمية والعالمية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وينبغي أن يحافظ المجلس دائما على توازن بين الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ويجب أن يتصدى أيضا بصورة فعالة ودائمة للتحديات الكثيرة التي يواجهها.

٧٧ - واستطرد قائلا إن حكومته ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز تعاونها مع الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان. وقد انضمت كازاخستان إلى جُل الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ووجهت دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وقام أربعة منهم بزيارة كازاخستان في السنوات الأربع الماضية.

٧٨ - واختتم قائلا إن هناك حاجة ملحة لتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. والتفاعل البناء بين الشعوب، والديانات والدول من الأهمية بمكان بوجه خاص. وقد دعت كازاخستان دائما إلى تعزيز الهيكل العالمي لحماية حقوق الإنسان لإبراز أهمية هيئات حقوق الإنسان القائمة على الميثاق وعلى المعاهدات. ومن شأن إجراء تحليل نقدي للأحداث على الصعد الدولية، والإقليمية والمحلية أن يساعد في حماية المجتمع من جميع أشكال التطرف في المستقبل. وبدلا من تجنب النظر في القضايا المعقدة، ينبغي أن يجري المجلس رسدا فعالا وبناءا وأن يتخذ قرارات متوازنة. وينبغي أن يبني المجلس أيضا ثقة الدول الأعضاء وأن يجري كذلك حوارا

مشاورات مستفيضة في الجمعية العامة. وينبغي أن يركز مجلس حقوق الإنسان على الحوار البناء في حدود ولايته لإحداث تغيير حقيقي من خلال التعاون والتفاهم، بدلا من التشهير أو توجيه الانتباه إلى أوجه قصور ملحوظة.

٨٤ - السيد ديستا (إريتريا): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أفضل وجه يتحقق بالحوار والتعاون الحقيقيين، اللذين ما زال الاستعراض الدوري الشامل يمثل لهما آلية سارية المفعول. ومع ذلك، فإن النهج الجديد والبناء للاستعراض تقوضه بعض البلدان التي تسعى إلى الرجوع إلى الأساليب الماضية التي جردت لجنة حقوق الإنسان من مصداقيتها. ويجب أن يعالج مجلس حقوق الإنسان هذا التحدي الخطير للمحافظة على مصداقيته وشرعيته. ويجب أن يتحرك إلى الأمام ولن يكون فعالا في ولايته إلا بالالتزام تماما بمبادئه التأسيسية. وسيكون المجلس في خدمة الإنسانية بصدق إذا قضى على ازدواج المعايير، والانتقائية والتسييس فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان ويمكن أن يرفع معايير حقوق الإنسان بالمشاركة البناءة وبناء المؤسسات، بدلا من إنشاء ولايات متعلقة ببلدان محددة بدوافع سياسية. وينبغي عدم وجود تسلسل هرمي بين حقوق الإنسان وينبغي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إدماج تلك الحقوق في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ كأولوية. ولا يمكن ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان إلا في الأوضاع التي يسودها السلم، والأمن والاستقرار.

٨٥ - السيد أليمو (إثيوبيا): قال إنه يتعين على المجتمعات المدنية الوطنية الاسهام بصورة هامة في الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بصرف النظر عن الأيدولوجية، أو الدين أو السياسة أو نوع الجنس. والدستور الاتحادي لإثيوبيا يضمن تماما حقوق الإنسان والحريات

بلده إزاء تدهور الحالة في بعض البلدان، بما في ذلك بعض البلدان التي ما زالت مدرجة في جدول أعمال المجلس. ولذلك تشجع بوتسوانا الدول الأعضاء على احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٨٢ - السيد رحمان (بنغلاديش): قال إن آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت عالميتها وفعاليتها بكونها لا انتقائية وبإشراك جميع الدول بصرف النظر عن حجمها، أو نفوذها أو مستوى تنميتها. ويتمتع استعراض الأقران بإمكانية هيئة بيئة من الثقة والتفاهم. وقد دعمت بنغلاديش دائما عمل المجلس، كما يدل عليه قبول البلد لما يصل إلى ١٦٤ توصية من الدول الأعضاء خلال الدورة الثانية لعملية الاستعراض في أوائل عام ٢٠١٣. وبينما تلاحظ أهمية الإجراءات الخاصة، ينبغي إعادة دراسة ملاءمتها، ولا سيما ذات الصلة بالولايات المتعلقة ببلدان محددة، بالنظر إلى تزايد شعبية الاستعراض الدوري الشامل. فهل الولايات الخمسين القائمة ضرورية جميعا وهل هي لا ترهق قدرة المفوضية؟ وينبغي أن يمارس المجلس العناية في إنشاء ولايات جديدة لتجنب التكاثر والإزدواج غير الضروريين. وتعرب بنغلاديش عن تقديرها لاستمرار الاهتمام بحالة حقوق الإنسان في دولة فلسطين وتحت المجلس على إبقاء القضية قيد نظره لحين أعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٨٣ - وفي الختام، انتقل إلى قرار المجلس ٢٤/٢٤ المعتمد مؤخرا، فقال إن وفد بلده يوافق على أن جميع أفعال الانتقام غير مقبولة. ومع ذلك، يساوره القلق إزاء المقرر المتسرع بشأن إنشاء منصب منسق في الأمم المتحدة. فالحاجة تدعو إلى إجراء دراسة متعمقة لفائدة ذلك المنصب، ولا سيما بالنظر إلى تدابير التقشف الحالية فيما يتعلق بوضع الميزانية وإنشاء الوظائف، حتى في المجالات الحرجة. وفضلا عن ذلك، ينبغي عدم إتخاذ قرار من هذا القبيل إلا من خلال

الأساسية ويرحب بدور المجتمع المدني في هذا المجال. وتسهم الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في تحقيق النظام الديمقراطي والحوكمة الرشيدة من خلال عملها مع الهيئات الحكومية المختلفة. بيد أن اشتراكها يجب أن يكون متمشياً مع التشريع الوطني، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والالتزامات القانونية الدولية المعترف بها عالمياً، فضلاً عن القرار ٣١/١٩٩٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أيضاً أن تعترف منظمات المجتمع المدني بمسؤوليتها عن الالتزام بالقوانين المحلية في الاضطلاع بوظائفها. والتشريع الوطني لإثيوبيا المتعلق بالمجتمع المدني يجمع بين تلك العناصر البالغة الأهمية والتي يعزز بعضها بعضاً بوصفها الأساس للتعاون المتناسق بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٢٠